

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن واشنطن تجرى مع حلفائها في أوروبا وعدد من الدول العربية محادثات مكثفة بشأن الإجراءات الاحتياطية، في حال فرض حظر رسمي على صادرات النفط الإيرانية والبنك المركزي الإيراني.

وأوضحت الصحيفة الأمريكية أن المحادثات تتركز حول كيفية الحفاظ على الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، ونقلت عن مسئولين أمريكيين وأوروبيين لم تكشف عنهم أن فرض مثل هذا الحظر سيمثل أكبر مواجهة اقتصادية مباشرة بين إيران والغرب.

هذا فيما كانت إيران قد هددت مرارا بإغلاق مضيق هرمز في حال فرض مثل هذا الحظر. وفي الأسابيع الأخيرة أكد مسئولون إيرانيون أن بلادهم مستعدة لمواجهة أي عقوبات جديدة ضد قطاعها النفطي والبنك المركزي.

ورغم محاولات الجمهورية الشيعية نفى الأمر إلا أن الدول الغربية تصر على أن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية تحت غطاء برنامجها النووي

ومن جانب آخر أشار مسئولون أمريكيون وأوروبيون إلى أنهم يسعون للحصول على تطمينات من كبرى الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والكويت والإمارات لزيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية في حال تشديد العقوبات على الصادرات النفطية الإيرانية والبنك المركزي الإيراني خلال الأشهر المقبلة.

وتضيف الصحيفة مشيرة إلى زيادة المحادثات مع دول أخرى ناشئة مصدرة للنفط مثل ليبيا والعراق وغانا وأنجولا، لزيادة قدراتها الانتاجية لسد أي نقص يمكن أن تتسبب فيه الحملة الاقتصادية ضد إيران. ونقلت عن مسئول أوروبي قوله انه "في حال تطبيق العقوبات بالشكل المناسب، فإن الدول ستبتعد عن الإمدادات الإيرانية من النفط"، مضيفاً أنه تجرى الكثير من المحادثات بهذا الشأن مع السعوديين على مختلف المستويات.

ويلتقى الثلاثاء ممثلين عن 11 بلدا، مشاركا في الحرب الاقتصادية ضد طهران، في إطار مجموعة أطلق عليها بشكل غير رسمي اسم "ائتلاف الدول التي تفكر بنفس الطريقة". وبالإضافة إلى سياسات الطاقة، يركز المؤتمر الذي يعقد بروما على العقوبات الخاصة بقطاعي المال والنقل الإيرانيين وضمان التدفق الحر للمعلومات إلى إيران.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/12/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com